

ليبيا بين الاعتراف الدولي وإعلان الاستقلال

(المرحلة الانتقالية) 21 نوفمبر 1949م - 24 ديسمبر 1951م

أ. علي محمد جهان

كلية الآداب - جامعة مصراتة

تمر ليبيا هذه الأيام بفترة انتقالية شبيهة إلى حد ما بالفترة الانتقالية التي مرت بها منتصف القرن العشرين ما بين صدور وثيقة الاستقلال في 21 نوفمبر سنة 1949م وإعلان الاستقلال في 24 ديسمبر سنة 1951م، ينبغي علينا أن ندرس هذه الفترة جيدا حتى نستطيع أن نفهم الواقع الذي نعيشه اليوم، لأن الأطراف هي نفسها تقريبا رغم تغير ظروف الزمان والمكان، ومع هذا التغير تبقى هناك قواسم مشتركة تتمثل في الأهداف الإستراتيجية للدول الكبرى، فالذي كرس مبدأ التقسيم والنظام الفيدرالي في ليبيا بالأمس هو نفسه من دعا إلى أول اجتماع للحرك الفيدرالي بمصنع الصابون اليوم، وإن الجهة التي رعت هذه الفترة بمندوبها بالأمس هي نفسها التي تعمل هذا اليوم، وأن الشعب الذي دفع ضريبة الحرية بالأمس هو نفسه من يدفعها اليوم.

الكثير من أبناء شعبنا اليوم لا يعلمون شيئا عن الطريق المعبد بالشوك الذي سار عليه أجدادنا وآباؤنا للوصول لليبيا إلى بر الأمان لكي نعيش نحن بكرامة حقيقية في ظل دولة مستقلة تنعم بالاستقرار والرخاء، إن جهل الكثير منا بهذا جعلنا نفرط بسهولة في هذا العمل العظيم، ونسارع في إتباع نعقة كل ناعق ولو كان يسير بنا إلى حتفنا، لذا فإن من يريد التعرف على ملامح تلك الفترة ستواجهه تساؤلات في إجابتها يكمن الفهم، وينمو الشعور الوطني، فلماذا قامت الدول الكبرى برفع القضية الليبية إلى الجمعية العامة؟ ولماذا قامت المنظمة الدولية بإصدار اعترافها باستقلال ليبيا؟ وكيف تعامل الليبيون مع هذا القرار؟ وما هي المواقف الحقيقية للدول الكبرى تجاه صدور وثيقة الاستقلال وبعد إعلان الاستقلال؟

من أجل الإجابة على هذه التساؤلات تم تحديد أهداف هذه الدراسة في عدة نقاط، هي: التعرف على تطور الأحداث داخل ليبيا قبيل الاعتراف الدولي، ودراسة نقدية لوثيقة الاستقلال، والتعرف على كيفية تنفيذ الشروط الدولية خلال المرحلة الانتقالية، والإحاطة بظروف إعلان استقلال ليبيا، واستقصاء حقيقة مواقف الدول الكبرى من استقلال ليبيا.

قبيل الاعتراف الدولي:

بعد فشل الدول الكبرى في الاتفاق على حل قضايا المستعمرات الإيطالية أُحيلت القضية كلها في 15 سبتمبر 1948م إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة تنفيذًا لمقررات مؤتمر الصلح في باريس الصادرة في 10 فبراير 1947م، وقد تناولت الجمعية العامة هذه القضية خلال الدورتين الثالثة والرابعة، لكن الدورة الرابعة كانت الدورة الحاسمة بالنسبة للقضية الليبية.

لقد شهدت الفترة بين الدورتين الثالثة والرابعة أحداثًا خطيرة على أرض ليبيا، فعندما شعرت الدول الكبرى إن الأمر أفلت من يدها وأن ليبيا قد تضيع منها وتنال استقلالها، عمدت . خصوصا بريطانيا . إلى انتهاج وسائل العرقلة وزرع الفتن، ومن أهم العراقيل التي صنعتها؛ تقديم مشروع اتفاق لاقسام ليبيا بينها وبين إيطاليا وفرنسا، عرف في التاريخ بمشروع بين سفورزا 17 مايو 1949م، وبعد هذا بأقل من شهر عمدت بريطانيا إلى صنع أمر واقع لتجزئة البلاد بإعلانها استقلال برقة في أول يونيو 1949م دون غيرها من مناطق ليبيا⁽¹⁾.

لقد كانت القضية الليبية هي النقطة 19 في جدول أعمال الدورة الرابعة للجمعية العامة وسط تغيرات في الظروف عن الدورة الثالثة؛ ففي داخل ليبيا ظهر كيان مستقل وهو إمارة برقة، وعلى مستوى العالم عقد ميثاق شمال الأطلسي فكان أساسا لتقسيم العالم إلى معسكرين، وبداية مرحلة الحرب الباردة⁽²⁾.

في 22 سبتمبر 1949م أحالت الجمعية العامة قضية المستعمرات الإيطالية على اللجنة السياسية لفحصها وإعداد تقرير عنها، وابتدأت اللجنة السياسية بمناقشة القضية الليبية في 30 سبتمبر 1949 وكانت هناك مداوالات طويلة بين الدول المختلفة، وتقدمت كل دولة بمقترحاتها حيال الموضوع.

وما أن أُحيلت قضية المستعمرات الإيطالية على اللجنة السياسية التي وافقت على الاستماع إلى آراء الأحزاب السياسية والأهلية في ليبيا حتى توجهت الوفود من طرابلس وبنغازي والقاهرة للدفاع

(1) مصطفى أحمد بن حليم، ليبيا انبعاث أمة وسقوط دولة، مؤسسة الجمل (كولونيا، 2003م) ص203، وأيضاً: مُجد الهادي أبو عجيلة، كفاح الشعب الليبي من أجل الاستقلال والوحدة (1939-1963)، ط1، دار ومكتبة الشعب (مصراتة، 2012م)، ج1، ص284، 285، 303. يراجع أيضاً: مُجد المفتي، جمعية عمر المختار 1941-1951م ط1، وزارة الثقافة والمجتمع المدني (طرابلس، 2012م) ص183..

(2) مُجد الهادي أبو عجيلة، المرجع السابق، ص324.

عن القضية الليبية، وفي نيويورك حدث تقارب كبير بين وفود شرق وغرب ليبيا وتفاهم في وجهات النظر، مما أثار قلق الإنجليز الذين تعهدوا بتغطية مصاريف وفد برقة، وقد برز هذا القلق في ضغطها على المؤتمر الوطني البرقاوي الذي أبرق إلى وفده في برقة يحذره من تجاوز حدوده، وقد بلغ من غضب الإنجليز حدا إلى أنهم تراجعوا عن تعهدهم بتغطية مصاريف الوفد⁽¹⁾.

شكلت اللجنة السياسية لجنة فرعية تتكون من 21 عضوا لتنسيق المقترحات وإعداد مشروع قرار، وابتدأت اللجنة جلساتها يوم 11 أكتوبر 1949م، وقد أبلت الوفود الليبية بلاء حسنا في سبيل استقلال بلادهم أمام اللجنة السياسية التي عقدت 29 جلسة حتى 1 نوفمبر 1949م حين انتهت إلى مشروع قرار أحالته إلى الجمعية العامة لاتخاذ قرارها بشأن ليبيا على ضوء نقاطه⁽²⁾.

دراسة وثيقة الاعتراف الدولي باستقلال ليبيا:

في الجلسة 25 التي عقدتها الجمعية العامة بكامل هيئتها في 21 نوفمبر 1949م من الدورة الرابعة اتخذت القرار رقم ("IV" 289 A)، بعد الاستنادات⁽³⁾ ... توصي الجمعية العامة للأمم المتحدة بما يأتي:

ليبيا التي تشمل برقة وطرابلس وفزان ستكون دولة مستقلة ذات سيادة.

يسري مفعول هذا الاستقلال في اقرب فرصة ممكنة لا تتجاوز أول يناير 1952م.

أن يقرر دستور ليبيا بما فيه من نوع الحكومة بواسطة ممثلي السكان في برقة وطرابلس وفزان الذين يجتمعون ويتشاورون على شكل جمعية وطنية.

لأجل مساعدة أهالي ليبيا في وضع الدستور، وتشكيل حكومة مستقلة، سيكون في ليبيا مندوب من طرف هيئة الأمم تعيينه الجمعية العامة، وله مجلس يساعده ويرشده.

(1) مُجَّد المفتي، جمعية عمر المختار، ص 234، 240، يراجع نفس المرجع للاطلاع على البرقيات المتبادلة بين المؤتمر الوطني البرقاوي ووفد برقة ص 242 - 245.

(2) يراجع: هنري سيرانو فيلار، ليبيا المملكة العربية الجديدة في شمال أفريقيا (مذكرات)، ترجمة: عثمان الجبالي المثلوثي، ط1، شركة المدى (طرابلس، 2013م) ص 61، 62.

(3) يراجع النص الكامل للقرار: مُجَّد الهادي أبو عجيل، المرجع السابق، ص 350 - 352، وكذلك: مصطفى أحمد بن حليم، المصدر السابق، ص 205، 206، وأيضا: علي مُجَّد الصلاحي، تاريخ الحركة السنوسية في شمال أفريقيا، ط5، دار المعرفة (بيروت، 2011م) ص 556، 557..

يقدم مندوب هيئة الأمم المتحدة بالتشاور مع المجلس تقريرا سنويا وأي تقارير أخرى يرى أهميتها إلى السكرتير العام، ويضاف إلى هذه التقارير أية مذكرة أو وثيقة يرى مندوب هيئة الأمم أو عضو من أعضاء المجلس رفعها إلى هيئة الأمم.

سيكون المجلس من خمسة أعضاء، هم:

مثل واحد تعينه الحكومة كل من البلاد الآتية؛ مصر، وفرنسا، وإيطاليا، وباكستان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

مثل واحد عن كل من الولايات الثلاثة في ليبيا، وممثل واحد عن الأقليات في ليبيا. يعين مندوب الأمم المتحدة في الفقرة السادسة (ب) بعد التشاور مع السلطات الإدارية، وممثلي الحكومات المذكورة في الفقرة السادسة والشخصيات البارزة وممثلي الأحزاب السياسية والهيئات في المناطق المختصة.

يستشير المندوب أثناء تأدية وظائفه أعضاء مجلسه ويسترشد بهم، وله أن يسترشد بآراء مختلف الأعضاء بالنسبة للمناطق أو الموضوعات المختلفة.

لمندوب هيئة الأمم المتحدة أن يقدم إلى الجمعية العمومية وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي وللسكرتير العام اقتراحات عن التدابير التي ترى هيئة الأمم أن تتخذها أثناء فترة الانتقال بخصوص المسائل الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا.

تقوم الدولة القائمة بالإدارة بالتعاون مع المندوب فيما يلي:

تشرع حالا في اختيار الخطوات اللازمة لنقل الحكم إلى حكومة دستورية مستقلة. أن تقوم بإدارة البلاد بغرض المساعدة في إقامة وحدة ليبيا واستقلالها والتعاون في تكوين الإدارات الحكومية وتنسيق جهودها لهذه الغاية.

تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة عن الخطوات التي اتخذت بشأن تنفيذ هذه التوصيات. تقبل ليبيا بمجرد تكوينها كدولة مستقلة عضوا في هيئة الأمم المتحدة طبقا للمادة الرابعة من الميثاق.

من الملاحظ وجود نقاط مفخخة ومطاطة في هذا القرار صيغت بعناية ودقة لتكون ثغرات تنفذ من خلالها أي جهة تسعى إلى رسم خارطة سياسية جديدة للعالم بعد الحرب، لقد لاحظ الدكتور علي الصلابي هذا الأمر قائلا: "... إن الخطوات المذكورة نحو الاستقلال ... لا أعتبره استقلالا

حسب تقديري ... بمفهومه الذي وضع له هذا المصطلح ... بل انتقلت بلادنا من الاستعمار الإيطالي النصراني إلى استعمار من نوع آخر ..."⁽¹⁾، كما لاحظ التركيبة الغريبة لمجلس البعثة المذكور في النقطة (6) بقوله: "... لذلك تعتبر تكوين عضويته . أي المجلس . تحيزا للغرب بمعدل سبعة مقابل ثلاثة باعتبار أن ممثلي برقة وفزان كانا خاضعين لتأثير بريطانيا وفرنسا، والثلاثة هم ممثلو مصر وباكستان وطرابلس أيضا تابعة للقوى الأجنبية المسيطرة ..."⁽²⁾، لقد كانت هذه النقطة جديرة بالوقوف عندها فعلا خصوصا عند اتضاح خط السياسة الدولية خلال فترة ما بعد الحرب، ولكن فقه الواقع . وهو ما ينادي به الشيخ الصلابي نفسه . حتم على الوطنيين الليبيين القبول به كأفضل ما يمكن الحصول عليه في ظروف ليبيا الخطيرة آنذاك، ولهذا فقد استقبل القرار بفرحة عامة في داخل ليبيا وخارجها ولم يشذ عن ذلك إلا قليل من الدول مثل فرنسا، ومع بداية تنفيذ هذا القرار تبدأ مرحلة جديدة من مراحل القضية الليبية وهي المرحلة الانتقالية لتحقيق الاستقلال والوحدة⁽³⁾.

البداية في تنفيذ الشروط الدولية لاستقلال ليبيا:

تنفيذا لوثيقة استقلال ليبيا قررت الجمعية العامة في جلستها التي عقدتها يوم 10 ديسمبر 1949م تعيين مساعد الأمين العام للأمم المتحدة الهولندي المستر "أدريان بلت" مندوبا لها في ليبيا حيث كان لزاما على الأمم المتحدة أن تراقب التطورات الداخلية في ليبيا أثناء الفترة الانتقالية المحددة وأن تتلقى تقارير مفصلة من هذا المندوب، إذ أن الأمم المتحدة هي المرجع الأخير في حل أي مشكلة تنشأ بسبب قيام المندوب بمهامه⁽⁴⁾.

استلم "بلت" مهامه رسميا يوم 1 يناير 1950، وغادر نيويورك متجها إلى ليبيا يوم 12 يناير 1950م للاطلاع على الأوضاع بنفسه وللإشراف على اختيار الأعضاء المحليين للمجلس الاستشاري⁽⁵⁾، وقد لخص "بلت" مهمته حينها في إنها لمساعدة شعب ليبيا على وضع دستوره وإقامة دولة مستقلة⁽⁶⁾.

(1) علي مجد الصلابي، المرجع السابق، ص 557.

(2) المرجع السابق، ص 558.

(3) مجد الهادي أبوعجيلية، المرجع السابق، ص 355، 356.

(4) يراجع عبد الرحيم عبد الهادي، الجامعة العربية وقضية استقلال ليبيا، دار نضضة مصر (القاهرة، 1997م) ص 208

(5) راسم رشدي، طرابلس الغرب في الماضي والحاضر، ط2، دار آفاق المعرفة (مصراتة، 2013م) ص 149.

(6) علي الصلابي، مرجع سابق، ص 557.

ولكن عندما وصل "بلت" إلى طرابلس وجد الإدارة البريطانية قد شرعت في تشكيل حكومة ذاتية تكون نواة لحكم ذاتي محلي على غرار حكومة برقة، إذ كان من رأي الحكومة البريطانية أن الحكم الذاتي المحلي هو خطوة ضرورية تمهد لقيام كيان سياسي موحد في البلاد، وفي إقليم فزان أعلنت الإدارة الفرنسية في 18 يناير 1950 إنها قد انتهت من دراسة مشروع تأليف حكومة ذاتية وفقا لما فعلته بريطانيا في برقة، وقد تم تكوين هذه الحكومة بالفعل وأصبح السيد "أحمد سيف النصر" رئيسا لها منذ منتصف فبراير من نفس السنة⁽¹⁾.

لقد استاء مندوب الأمم المتحدة من هذه الأوضاع التي صنعتها الإدارات القائمة في البلاد بتأسيس تلك الحكومات في الأقاليم الثلاث؛ لأن هذا سيشكل عقبة كبيرة في طريق أداء المهمة المكلف بها.

تشكيل المجلس الاستشاري:

بدأ "بلت" أثناء زيارته لمناطق ليبيا اتصالاته برؤساء الأحزاب والهيئات السياسية والزعماء الليبيين وممثلي الأقليات المالطية واليهودية واليونانية في طرابلس، وزعماء فزان⁽²⁾، وبالسيد إدريس السنوسي وأعضاء حكومته ورؤساء الطوائف الدينية للتشاور حول كيفية تأسيس المجلس الاستشاري. في 7 فبراير 1950 غادر "بلت" ليبيا للاتصال بالحكومات المذكورة في المادة 6 من وثيقة الاستقلال، كما اتصل بعد ذلك بالأمين العام للجامعة العربية والمهاجرين الليبيين في مصر، كما اتصل أيضا بالسعداوي الذي رحب بتوحيد البلاد واستقلالها تحت الإمرة السنوسية⁽³⁾، وفي 17 مارس 1950 عاد "بلت" إلى طرابلس لبدء المرحلة الثانية من مهمته وهي الشروع في تشكيل المجلس الاستشاري.

خلال أسبوع من طلب "بلت" قدمت فزان 2 مرشحين، وقدمت برقة 8 مرشحين، وقدمت طرابلس 7 مرشحين، وقدمت الأقليات 10 مرشحين ليختار "بلت" شخصا من كل قائمة بعد

(1) محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا (مذكرات)، أعدها للنشر: طلحة جبريل، ط1، الجبهة الشعبية (الرباط، 1996م) ص46، يراجع أيضا: محمد الهادي أبو عجيل، المرجع السابق، ج1، ص 361 - 365.

(2) محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص 63.

(3) يراجع: محمد أبو عجيل، مرجع سابق، ج1، ص 367-368.

التشاور مع بريطانيا وفرنسا، وفي يوم 28 مارس 1950 قدم "بلت" 4 مرشحين إلى ممثلي الحكومات الستة في المجلس⁽¹⁾.

وخلال يومي 5 و 6 إبريل 1950 اجتمع المجلس في جنيف وتمت الموافقة رسمياً على مرشحي بلت الأربعة، وهم؛ مصطفى ميزران عن طرابلس، وعلي الجري عن برقة، وأحمد بن الحاج السنوسي سوف عن فزان، و جياكومو ماركينو عن الأقليات⁽²⁾.

بدأ المجلس أولى جلساته في طرابلس يوم 25 إبريل 1950، وانتخب مندوب باكستان رئيساً مؤقتاً له، وقد تم في هذه الجلسة:

اعتماد اللغة العربية لغة رسمية إلى جانب الإنجليزية والفرنسية.

تأليف 5 لجان عمل فرعية وهي:

لجنة إعداد اللائحة الداخلية.

لجنة تنظيم رحلات الأعضاء.

لجنة الاستعلامات.

لجنة المساعدات الفنية لليبيا.

لجنة تنظيم المسائل المالية.

لجنة نشر الأنباء وتوزيعها (أضيفت لاحقاً).

عقد المجلس الاستشاري 22 جلسة حتى سبتمبر 1950م لمتابعة عمل اللجان، ففي 2

أغسطس 1950 أصدر المجلس، قراراً يقضي بتفعيل اللجنتين (د، هـ) لتهيئة البلاد للمرحلة القادمة وهي المرحلة الدستورية⁽³⁾.

(1) مُجد أبو عجيل، مرجع سابق، ج1، ص370

(2) القائمة الكاملة لأعضاء المجلس يراجع: مصطفى بن حليم، ليبيا انبعث أمة، ص208.

(3) مُجد عثمان الصيد، مصدر سابق، ص56، يراجع: مُجد أبو عجيل، مرجع سابق، ج1، ص 371 - 373، يراجع أيضاً: عبد الرحيم عبد الهادي، مرجع سابق، ص211-213.

التطوير الدستوري في ليبيا:

في سبيل تنفيذ الخطوات التي حددها قرار الجمعية العامة لقيام الدولة الدستورية في ليبيا، عقد المجلس الاستشاري جلسة يوم 16 إبريل 1950 تم فيه وضع برنامج زمني لضبط تلك الخطوات، كالتالي:

- 1. انتخاب أعضاء ومجالس محلية في برقة وطرابلس خلال شهر يوليو 1950.
 - 2. اختيار أعضاء لجنة تحضيرية في موعد لا يتجاوز يوليو 1950م.
 - 3. انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية ودعوتها للاجتماع خلال خريف 1950.
 - 4. تأليف حكومة مؤقتة من قبل الجمعية الوطنية في أوائل 1951م.
 - 5. موافقة الجمعية الوطنية على الدستور خلال 1951م.
 - 6. إعلان استقلال ليبيا وتأليف حكومة ليبية قبل أول يناير 1952م⁽¹⁾.
- اللجنة التحضيرية (لجنة الواحد والعشرين):

عقد المجلس الاستشاري عدة جلسات لبحث تشكيل اللجنة التحضيرية التي تألفت من واحد وعشرين عضوا بمعدل سبعة أعضاء عن كل إقليم، ومهمة اللجنة الأساسية وضع القواعد والأسس التي تبنى عليها الجمعية الوطنية⁽²⁾.

واجه تشكيل هذه اللجنة العديد من العقبات كان من أهمها؛ تمثيل الجاليات الأجنبية خاصة الإيطالية، وعدد ممثلي كل إقليم فيها هل يكون على حسب عدد السكان أم بالتساوي؟، لقد تم التغلب على كل العقبات إلا النقطة الأخيرة، في النهاية قام المندوب بتجاهلها رغم احتجاج طرابلس، وفرض التمثيل بالتساوي في العدد

عقدت اللجنة التحضيرية أولى جلساتها يوم 27 يونيو 1950م، وفيها ناقش الأعضاء اللائحة الداخلية، وكان من أهم نصوصها:
أن تكون قراراتها بأغلبية الثلثين.

(1) مُجد أبو عجيل، مرجع سابق، ج 1، ص 383، وأيضا: مُجد عثمان الصيد، مصدر سابق، ص 56.

(2) قائمة بكامل أسماء أعضاء اللجنة التحضيرية: علي الصلاحي، مرجع سابق، ص 563، وكذلك: مُجد عثمان الصيد، المصدر السابق ص 57.

كما انتخب أعضاء اللجنة الشيخ مُجَّد أبو الإسعاد العالم رئيسا والسيدان مُجَّد عثمان الصيد وخلييل القلال سكرتيران.

أن يكون النصاب القانوني لعقد أي جلسة خمسة عشر عضوا. من النقطة الأخيرة يظهر الخلل الدستوري الخطير في تكوين هذه اللجنة، لقد علق المندوب المصري على هذا: لقد أعطت هذه اللائحة لحوالي 15% من السكان حق النقض.

تتضح ملاحظة المندوب المصري من خلال إحصائية عدد السكان آنذاك؛ حيث أن مجموع سكان برقة وفزان لا يتعدى 300 ألف نسمة، بينما يزيد عدد سكان طرابلس على 850 ألف نسمة، والخلل هنا إن بإمكان فزان وحدها أن تعرقل عقد الجلسات وتتحكم في مصيرها⁽¹⁾.

جدول أعمال اللجنة التحضيرية:

كيفية تمثيل العدد في الجمعية الوطنية.

هل اختيار الأعضاء عن طريق الانتخاب أو الاختيار؟

إذا كان الاختيار فكيف يتم التعيين؟

موعد اجتماع الجمعية الوطنية ومكانه.

مسألة الأقليات.

لمناقشة هذه النقاط عقدت اللجنة عدة جلسات في طرابلس الفترة ما بين 27 يونيو 1950 وحتى 15 أكتوبر 1950م، وأصدرت قرارها في عدة نقاط ملخصها:

تتكون الجمعية الوطنية من 60 عضوا⁽²⁾.

تتمثل الأقاليم الثلاثة فيها بالمساواة.

التمثيل في الجمعية الوطنية يكون بالاختيار.

يناط أمر اختيار ممثلي برقة للسيد إدريس السنوسي، وأمر ممثلي فزان للسيد أحمد سيف النصر، أما طرابلس فقد كلف بهذا الشيخ مُجَّد أبو الإسعاد العالم بعد التشاور مع القيادات على أن يعرض القائمة في موعد لا يتجاوز 26 أكتوبر 1950م.

(1) مُجَّد الهادي أبو عجيل، المرجع السابق، ج1، ص405، وأيضا: مُجَّد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص57.

(2) وقد كان صاحب فكرة مبدأ التساوي في الأصوات بين الأقاليم هو مُجَّد عثمان الصيد ممثل فزان، يراجع: مُجَّد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص58.

لا يجوز للأقليات غير الوطنية ان تشترك في الجمعية الوطنية.
تعدّد الجمعية الوطنية أولى جلساتها في طرابلس يوم 25 نوفمبر 1950⁽¹⁾.
عرض "بلت" هذه المقررات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ضمن تقريره السنوي يوم 24 أكتوبر 1950م، وبعد مناقشات دقيقة أصدرت الجمعية العامة قرارها الثاني بخصوص القضية الليبية في 17 نوفمبر 1950م، وبموجبه تنصح الجمعية العامة بما يلي:
قيام جمعية وطنية تمثل الشعب الليبي في أقرب وقت ممكن، على ألا يتجاوز في أي حال من الأحوال الأول من يناير 1951م.
أن تنشئ هذه الجمعية حكومة مؤقتة لليبيا في أقرب فرصة ممكنة، على أن لا يتأخر ذلك عن أول أبريل سنة 1951م.

أن تقوم دولتا الإدارة بنقل السلطات تدريجياً إلى الحكومة المؤقتة، بحيث يتم تسليم هذه السلطات نهائياً إلى الحكومة الليبية المنتخبة انتخاباً صحيحاً في موعد أقصاه أول يناير 1952م⁽²⁾.
من الملاحظ إن نص هذا القرار قد حمل بين سطوره ثغرات خطيرة، مثلاً النقطة الأولى التي بدأت بعبارة "قيام جمعية وطنية" ولم توضح كيفية هذا القيام هل هو بانتخاب أو غيره خصوصاً مع اعتماد مبدأ المساواة بين الأقاليم في عدد الأعضاء بدل النسبة العددية، لقد صيغت هذه النقطة بطريقة خبيثة تركت الباب مفتوحاً لتلاعبات لا تزال آثارها باقية حتى الآن، إضافة إلى إضاعة وقت طويل في مناقشات حول كيفية اختيار أعضائها، ولكن القوى الوطنية نشطت بكل حماس لتنفيذه، والشروع في تأسيس الجمعية الوطنية كسبا للوقت رغم المماحكات المعرّقة والعيوب التي احتوى عليها نص هذا القرار⁽³⁾.

الحقيقة أن "بلت" لم يخفي تخوفه من عدم مقدرة الجمعية الوطنية بتكريتها الحالية إصدار دستور عادل، وبناء على ذلك فقد تعهد "بلت" أما الجمعية العامة بأنه سيحاول علاج المسألة بطلب

(1) مُجّد غنمان الصيد، المصدر السابق، ص 60، وأيضاً يراجع: مُجّد الهادي أبوعجيلة، المرجع السابق، ج 1، ص 405-409. وأيضاً: مصطفى احمد بن حلیم، ليبيا انبعث أمة، ص 200.

(2) راسم رشدي، مرجع سابق، ص 154، يراجع أيضاً: عبد الرحيم عبد الهادي، مرجع سابق، ص 220، 221..

(3) القائمة الكاملة بأسماء أعضاء الجمعية الوطنية: علي الصلابي، مرجع سابق، ص 563، 564.

المشورة من المجلس الاستشاري في هذه الأمور ويقدمها أمام الجمعية العامة عند بحث الدستور، ومن أهم الأمور موضوع البحث هي:

إن الدستور الذي ستعده الجمعية الوطنية يجب أن يعتبر مشروع دستور إلى أن يوافق عليه البرلمان الذي سينتخبه الشعب.

يجب أن يكون البرلمان مكونا من مجلسين؛ مجلس الشيوخ المتكون من ممثلين منتخبين على أساس التساوي العددي، ومجلس النواب ينتخب أعضاء الشعب الليبي. إن الحكومة الليبية يجب أن تكون مسؤولة أمام مجلس النواب⁽¹⁾.

الجمعية الوطنية (لجنة الستين):

في يوم 25 نوفمبر 1950 اجتمعت الجمعية الوطنية لأول مرة في مدينة طرابلس برئاسة الشيخ مُجَّد أبو الأسعد العالم الذي افتتح كلامه بأن المهمة التي ستؤديها الجمعية هي وضع الدستور لا مشروع دستور.

شكلت الجمعية لجنة فرعية مكونة من 12 شخصا لوضع اللائحة الداخلية، وقد انتخب الأعضاء فيما بعد الشيخ مُجَّد أبو الإسعاد العالم رئيسا وعمر فائق شنيب ومُجَّد عثمان الصيد نائبين وكل من سليمان الجري و طاهر مُجَّد ويحيى مسعود للقيام بأعمال سكرتارية الجمعية، وقد تم تحديد جدول أعمالها وفق الآتي:

شكل الدولة ونوع الحكم.

تقرير الملكية.

تعيين لجنة لوضع الدستور على الأساسين السابقين⁽²⁾.

شكل الدولة ونوع نظام الحكم:

عقدت الجمعية الوطنية اجتماعا في يوم 2 ديسمبر 1950م، ناقشت فيه شكل الدولة واعتمدت النظام الاتحادي بناء على اقتراح "مُجَّد عثمان الصيد" عضو وفد فزان، وفي نفس الاجتماع تمت مناقشة نوع نظام الحكم، وتم اعتماد النظام الملكي بناء على اقتراح أحد أعضاء الوفد الطرابلسي وأن السيد "إدريس السنوسي" سيكون ملكا عليها، وفور الانتهاء أرسلت دعوة إلى السيد إدريس

(1) عبد الرحيم عبد الهادي، مرجع سابق، ص 221، 222.

(2) مُجَّد الهادي أبو عجيل، المرجع السابق، ج 1، ص 438، يراجع أيضا: مصطفى أحمد بن حليم، ليبيا انبعثت أمة، ص 207..

لقبول بيعة الأعضاء ورغبتهم باعتباره ملكا منذ تلك اللحظة، وقد رد عليهم بقبولها فيما بعد على أن نفع بعد صدور الدستور⁽¹⁾، ولكن في المقابل ظهرت معارضة قوية خصوصا في طرابلس ضد اعتماد الفيدرالية والملكية، وعلى رأس هؤلاء السيد "بشير السعداوي" الذي كان من أكبر المتحمسين للوحدة، لقد قاد السعداوي وكذلك علي الفقيه حسن رئيس حزب الكتلة عدة حملات ضد الجمعية الوطنية وطعن في أهليتها في نداء وجهه إلى الجمعية العامة وجامعة الدول العربية.

استمر السعداوي في هذا الهجوم حتى منتصف عام 1951م حين تراجع عن تشدده حرصا على وحدة البلاد، واكتفى بالتمسك باستقلال البلاد ووحدها تحت التاج السنوسي، بينما استمر حزب الكتلة في معارضة الجمعية الوطنية خصوصا مبدأ المساواة العددية في الأصوات، وللإنصاف إن جلّ الرأي العام في طرابلس كان مع اتجاه حزب الكتلة رغم الشعبية الكبيرة لحزب المؤتمر هناك⁽²⁾.

تشكيل الحكومات المحلية والحكومة الاتحادية المؤقتة:

عن طريق الجمعية الوطنية، ومنذ يوم 21 فبراير سنة 1951م تم الشروع في تشكيل حكومة مؤقتة في طرابلس برئاسة محمود المنتصر، وفي فزان برئاسة أحمد سيف النصر، وسميت كل حكومة منها باسم المجلس التنفيذي وأقيم بجانب كل منها مجلس تشريعي، وفي 29 مارس 1951م أصدرت الجمعية الوطنية قرار تشكيل الحكومة الاتحادية، وقد نص على:

تأليف حكومة اتحادية مؤقتة اعتبارا من هذا اليوم 29 مارس 1951، والذي يترتب عليه ما

يلي:

التنسيق مع مندوب الأمم المتحدة في هذا.

تسليم السلطات من الدولتين القائمتين بالإدارة

تعيين السادة المدرجة أسماؤهم بعد موافقتهم:

محمود المنتصر رئيسا للوزراء ووزيرا للمعارف والعمل.

علي الجري وزيرا للخارجية والصحة.

عمر فائق شنيب وزيرا للدفاع.

منصور بن اقداره وزيرا للمالية.

(1) يراجع راسم رشدي، مرجع سابق، ص 155-157.

(2) يراجع: علي الصلابي، مرجع سابق، ص 558، يراجع أيضا: مُجد المفتي، بشير السعداوي، ص 125..

إبراهيم بن شعبان وزيراً للمواصلات.

مُحَمَّد بن عثمان وزير دولة⁽¹⁾.

الحقيقة إن تشكيلة الحكومة هذه قد أثارت انقساماً بين الطرابلسيين والبرقاويين؛ لقد سبب تعيين الأمير "إدريس السنوسي" للسيد "محمود المنتصر" رئيساً للحكومة الاتحادية المؤقتة بداية قطيعة نهائية بين "الأمير إدريس" والسيد "بشير السعداوي"، ومن وراء السعداوي حزب المؤتمر الوطني، إذ استفزت الخطوة التي أقدم عليها الأمير الشارع الطرابلسي، فاندلعت المظاهرات، وقامت سلطات الإدارة الإنجليزية بقمعها، الأمر الذي فسر حينها بأنه مؤامرة ضد الوطن والوطنيين، وكان لهذا تداعياته الخطيرة جداً في الفترة الباقية من المرحلة الانتقالية وبداية الحياة الدستورية للدولة الجديدة، فقد أُلقيت عدة قنابل يدوية على موكب الأمير "إدريس" أثناء زيارته لطرابلس في 19 مايو 1950م⁽²⁾، كما بقيت آثار هذه الخطوة كامنّة في النفوس حتى كانت أول انتخابات برلمانية في 19 فبراير 1952م، عندما استفز الناس مرة أخرى واندلعت أعمال عنف خطيرة انتهت بمجازر رهيبية وئدت على أثرها التجربة الديمقراطية الناشئة في ليبيا.

لجنة الدستور (لجنة الثمانية عشرة):

قامت الجمعية الوطنية بتشكيل لجنة الدستور على أساس 6 أعضاء من كل إقليم، وللإسراع في العمل قامت هذه اللجنة بتشكيل لجنة العمل من 6 أعضاء عملها وضع مشروعات الفصول المختلفة للدستور، وتقديمها للجنة الدستور للموافقة عليها.

باشرت هذه اللجان عملها منذ مارس حتى أواخر سبتمبر سنة 1951م، وفي السابع من أكتوبر سنة 1951م انتهت الجمعية الوطنية من المواد التي كانت موضع خلاف وهي الخاصة بخلافة العرش⁽³⁾.

(1) مُحَمَّد الهادي أبوعجيلية، المرجع السابق، ص 454.

(2) يراجع: مُحَمَّد المفتي، السعداوي والمؤتمر، ص 143.

(3) مصطفى أحمد بن حليم، ليبيا انبعثت أمة، ص 211، يراجع أيضاً: مُحَمَّد الهادي أبوعجيلية، المرجع السابق، ص 459-466، يراجع النص الكامل للقرار وتعديلاته: راسم رشدي، مرجع سابق 185-160.

إصدار الدستور:

تنفيذا لقرار الجمعية الوطنية صدر الدستور في السابع من أكتوبر سنة 1951م، ونشر في الجريدة الرسمية، ويتكون من 12 فصلا تحتوي على 213 مادة، وكانت الفصول على النحو الآتي:

شكل الدولة ونظام الحكم فيها.

حقوق الشعب.

اختصاصات الاتحاد الليبي والاختصاصات المشتركة.

السلطات العامة الاتحادية.

اختصاصات الملك وخلافة العرش.

مهام الوزراء وطريقة تعيينهم.

مجلس الأمة؛ الشيوخ، النواب، أحكام عامة.

السلطة القضائية.

المالية الاتحادية.

الولايات ونظامها السياسي والقانوني.

أحكام عامة.

الأحكام الانتقالية والأحكام الوقفية⁽¹⁾.

صدر قانون الانتخابات:

من أول مهام الحكومة المؤقتة هو وضع برنامج إجراء الانتخابات وتقديمه للجمعية الوطنية من أجل المصادقة عليه، وذلك في موعد أقصاه شهر من صدور الدستور.

وفي الحادي والعشرين من أكتوبر تقدمت الحكومة الانتقالية بمشروع القانون، وبعد دراسته بدقة وتكييفه بحيث يتوافق مع ظروف ليبيا ومجتمعها المنقسم بين البدو والحضر أقرت الجمعية الوطنية القانون في اجتماعها الثالث والأربعين المنعقد في السادس من نوفمبر سنة 1951م⁽²⁾.

(1) مُجد الهادي أبوعجيلة، المرجع السابق، ص 467.

(2) يراجع: راسم رشدي، مصدر سابق، ص 161-163. يراجع أيضا: مُجد الهادي أبوعجيلة، المرجع السابق، ص 468-472.

لجنة التنسيق لنقل الصلاحيات:

بعد وضع الدستور لم يعد أمام المرحلة الانتقالية إلا إعلان الاستقلال قبل الموعد النهائي المحدد من قبل الجمعية العامة وهو أول يناير 1952م، لذا فقد شكلت لجنة خاصة للتنسيق لنقل السلطات وإعلان الاستقلال.

تألفت لجنة التنسيق بناء على الفقرة الثالثة من قرار الجمعية العامة رقم (387) من كل من؛ ممثلي الدولتين القائمتين بالإدارة في الأقاليم الثلاث، والمستشار القانوني للإدارة البريطانية، وممثل الحكومة المؤقتة الليبية، واستعانت اللجنة بثلاثة من أعضاء الجمعية الوطنية كمستشارين وتولى رئاسة اللجنة أدريان بلت نفسه⁽¹⁾.

من مهام هذه اللجنة معالجة المشاكل المعقدة الناتجة عن توزيع السلطات بين الحكومة المحلية ودولتي الإدارة، خاصة فيما يتعلق بشؤون التمويل والجيش والعلاقات الخارجية للدولة الوليدة.

إعلان الاستقلال:

أنهت لجنة التنسيق عملها في منتصف ديسمبر 1951م أعلنت كل من بريطانيا وفرنسا انتهاء إدارتهما في الأقاليم الليبية، وبذلك فقد استكملت كل الشروط الدولية، ولم يتبقى إلا إعلان الاستقلال.

الرأي العام في إقليم طرابلس قبيل إعلان الاستقلال:

مع اقتراب موعد إعلان الاستقلال بدأت تظهر لأهل طرابلس عدة حقائق كانت سببا في خيبة أمل كبيرة وتدمير في أوساط الشباب النشط في طرابلس، خصوصا إذا ما أضيفت إلى موقف بعض النخب السياسية المؤثرين في الرأي العام من تعيين الحكومة الانتقالية وتداعياته، ومن أهم تلك الحقائق التي ظهرت:

إن الدولة ستكون فيدرالية ملكية، في مقابل التمسك الشديد لمعظم أهالي الإقليم بمبدأ الاستقلال والوحدة.

إن الذين أطلق عليهم الشريحة المتعلمة التي ستمسك بإدارات الدولة وتتولى توجيهها، اتضح للناس إن جل هؤلاء من الذين كانوا يعملون مع السلطات الاستعمارية الإيطالية، وبالفعل بدأت تلك

(1) محمد الهادي أبو عجيل، المرجع السابق، ص 472.

الشخصيات مع اقتراب إعلان الاستقلال تؤكد سيطرتها على الأمور خصوصا بعد انتهاء لجنة تنسيق نقل الصلاحيات من عملها⁽¹⁾.

هذه الحقائق وما سبقها من تراكمات استفزازية دفعت بعض الشباب إلى القيام بأعمال عنف وتخريب وحرق ضد المؤسسات الإيطالية ومن كانت لهم علاقات سابقة مع الإيطاليين، ولكن حتى إذا ما تم تحديد موعد إعلان الاستقلال وجاء اليوم الذي ينتظره كل الليبيين حتى تناسى الليبيون مؤقتا في غمرة الفرحة هذه التجاوزات، وشاركوا جميعا في الاحتفال بهذا العيد الوطني.

إعلان الاستقلال:

في صباح اليوم الرابع والعشرين من ديسمبر سنة 1951م، وعلى تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح ذلك اليوم أعلن الملك إدريس السنوسي بصفة رسمية من قصر المنار بينغازي، أمام الحكومة المؤقتة ومندوب الأمم المتحدة والمجلس الاستشاري وجمع من أعيان الأقاليم الثلاث: إن ليبيا أصبحت دولة ذات سيادة مستقلة كما نص الدستور الذي أصدرته الجمعية الوطنية في السابع من أكتوبر سنة 1951م، وقد أصبح ساري المفعول منذ هذه اللحظة، وأنه سيحكم البلاد بالطريقة الدستورية وفقا لأحكامه⁽²⁾.

بهذا الإعلان انتهت مهمة الجمعية الوطنية فانفضت، وأعلن محمود المنتصر استقالة حكومة المؤقتة، ثم طلب منه الملك تشكيل حكومة جديدة فكانت أول حكومة دستورية للدولة الجديدة، وفي الوقت نفسه أصدر الملك ثلاثة مراسيم تقضي بتعيين ثلاثة ولاة، وهم؛ مُجَّد الساقلي واليا على بركة، وفاضل زكري واليا على طرابلس، وأحمد سيف النصر واليا على فزان، وبناء عليه تألفت ثلاث حكومات محلية لهذه الولايات سميت كل منها بالمجلس التنفيذي⁽³⁾.

لقد كان يوم 24 ديسمبر 1951م من أجمل الأيام وأسعدها في تاريخ ليبيا الحديث رغم الحزازات والاختلاف في وجهات النظر بين الأخوة، فقد كان إعلان الاستقلال تنويجا لكفاح أكثر من أربعين سنة ضد الاحتلال الأجنبي البغيض منذ أن وطئت قدم أول جندي إيطالي محتل هذه الأرض

(1) مُجَّد المفتي، السعداوي والمؤتمر، ص 133.

(2) يراجع: مُجَّد الهادي أبو عجيلة، مرجع سابق، ص 482، يراجع النص الكامل لخطاب الملك: راسم رشدي، مصدر سابق، ص 171، وأيضا: مُجَّد عثمان الصيد، مصدر سابق، ص 78، 79.

(3) مُجَّد الهادي أبو عجيلة، المرجع السابق، ص 483.

الطاهرة، لقد ضحى الشعب الليبي خلال تلك الفترة البغيضة بأكثر من نصف عدده لكي يعيش النصف الآخر حرا أبيا فوق أرضه، فضرب بذلك مثلا لشعوب العالم في التضحية والفداء، ولقنها دروسا في حب الوطن والثبات على المبدأ.

حقيقة مواقف الدول الكبرى من القضية الليبية:

المتتبع للمناقشات التي تمت داخل المؤتمرات التي عقدتها الدول الكبرى بخصوص تسويات ما بعد الحرب سيلاحظ بشكل واضح التنافس الكبير بين تلك الدول حول ليبيا، لقد كان - ولا يزال - لكل دولة من الدول الكبرى مصالحها الخاصة، وأغلب تلك المصالح متقاطع مع الدول الأخرى، ومن هنا تباينت المواقف، وظهر الاختلاف بينها، فكان ذلك الخلاف رحمة بالليبيين.

وإن كان من توافق بين الدول الكبرى حول ليبيا فإنه يكمن في ضرورة تقسيم الغنيمة، وقد ترجم هذا الاتفاق في شكل مشروع يفرن سفورزا⁽¹⁾، ولكن الموقف الحازم للشعب الليبي ومن معه من القوى المحبة للحق أفضل هذا المشروع، وانحنت الدول الكبرى للعاصفة وقررت الاستفادة منه باستعماله وسيلة ضغط على الليبيين لفرض أمر واقع جديد قد يضمن لهم مصالحهم في المستقبل.

وللوقوف على حقيقة تلك الاختلاف ينبغي استنباط واستعراض بعض من مصالح كل دولة من الدول الكبرى في ليبيا حتى نفهم المحرك الحقيقي للأحداث حينها، والواقع الذي تعيشه بلادنا اليوم:

أ . بريطانيا:

لقد حرصت بريطانيا حتى منذ الحرب العالمية الأولى أن تكون قريبة من برقة وألا تخرج عن نفوذها، لقد تنبته بمجرد أن هاجمها احمد الشريف أثناء الحرب العالمية الأولى إلى أهمية المنطقة بالنسبة لمصر، ومنذ ذلك الحين بدأت ترتيباتها ومساعدتها في عقد معاهدة عكرمة، ثم مع الإيطاليين خلال فترة العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، وعندما دخلت إيطاليا الحرب الثانية ضد الحلفاء ازداد تركيز بريطانيا على الأمير إدريس وبرقة، وما إن انتهت الحرب حتى حاولت اقتطاع برقة بمنحها الاستقلال وعزلها عن بقية ليبيا لإظهارها بمظهر الدولة خلا الفترة الانتقالية لفرض أمر واقع على طرابلس، ثم سعت إلى تكريس النظام الفيدرالي في ليبيا بالتعاون مع مندوب الأمم المتحدة حتى لا تقع

(1) عبد الرحيم عبد الهادي، مرجع سابق، ص83، وأيضا: هنري فيلار، مصدر سابق، ص 51.

برقة تحت حكم من لا تريد، كما شرعت في الاستعانة بالموظفين الإيطاليين في الإدارة بهدف إبعاد الوطنيين الليبيين المطالبين بالاستقلال والوحدة⁽¹⁾.

من هنا فإن هدف بريطانيا من وراء التمسك الشديد ببرقة كان لحماية مصر التي تتخذها كقاعدة متقدمة لحماية مصالحها في الشرق الأوسط والأقصى، خصوصا قناة السويس ومواقع البنزول في الخليج، ولكن مع ظهور إرهابات ثورة يوليو ازداد تمسكها ببرقة كبديل لمصر.

ب . فرنسا:

من الملاحظ إن فرنسا هي الدولة الوحيدة التي أعلنت معارضتها للقرار وما تلا هذا الموقف من تصريحات لساستها، فقد عبر مندوب فرنسا " دي مارفيل": " إن الوفد الفرنسي سيمتنع عن الاقتراع، ولا يعني هذا إن فرنسا تقبله، لأنه ليس مشروعاً واقعياً ولا مبرر له"⁽²⁾، وفي يوم 13 ديسمبر 1949م عقدت الجمعية الفرنسية اجتماعاً ناقست فيه القرار، وتحدث فيه المسيو "موريس بيرو" وهو من أنصار "ديجول"، فقال: "إن استقلال ليبيا الكبرى بزعمنا السنوسي مما يتفق مع وجهات نظر وزارة المستعمرات البريطانية، وإن استقلال ليبيا من الأوهام، وإن فرنسا في حاجة إلى فزان لتدير دفعة سياستها في الصحراء"⁽³⁾.

مما سبق من هذه التصريحات نستنتج إن فرنسا كانت تتمسك بفزان كصمام أمان لحماية مستعمراتها في جنوب الصحراء والمغرب العربي، وأيضاً للعمل على إنشاء ممر استراتيجي من خلال خليج سرت يتناسب مع معطيات العالم الجديد، ومن جهة أخرى موقفها شديد المعارضة لاستقلال ليبيا حتى لا تكون قدوة لشعوب المغرب العربي التي لا زالت تحت الاحتلال الفرنسي، ومن جهة ثالثة التنافس التقليدي بين فرنسا وبريطانيا على مناطق النفوذ في أفريقيا.

ج . الولايات المتحدة:

يظهر الموقف اللين للولايات المتحدة حينها انطلاقاً من حرصها الشديد على ألا يصل الروس إلى هذه المنطقة الحساسة، خصوصا بعد ما بدأت الحرب الباردة وظهرت التكتلات الدولية الكبرى، الولايات المتحدة كانت من أكبر المعارضين لرجوع الطليان إلى ليبيا نظراً لتقدم الشيوعيين في

(1) صلاح العقاد، مرجع سابق، ص 80، 83.

(2) محمد الهادي أبو عجملة، مرجع سابق، ص 348.

(3) المرجع السابق، ص 355.

الانتخابات الإيطالية، ومن هنا كانت معارضتها الخفية الشديدة للوصاية الدولية المطلقة ومشروع بيفن سوفورزا.

ولكنها من حيث المبدأ لم تعترض على مبدأ اقتسام الدول الكبرى للوصاية على ليبيا مع أنها كانت أميل إلى وصاية جماعية على مستوى المستعمرات الإيطالية السابقة⁽¹⁾، ولعل الولايات المتحدة كانت تهدف من وراء توسيع رقعة الكعكة حتى يتسع ميدان المساومة لها، لأن عندها قاعدة عسكرية كبيرة في طرابلس، وكان شغلها الشاغل ألا يصل التمدد السوفيتي إلى هذه المنطقة الحساسة من البحر المتوسط.

د. الاتحاد السوفيتي:

أما السوفيت باعتبارهم قوة كبرى برزت بعد الحرب، وأصبح لهذه دور كبير في توازن القوى الدولية، فقد كان من الطبيعي أن يبحثوا على مناطق نفوذ في العالم تحت ستار نصرة الشعوب المظلومة، لذا فقد جاء موقفهم منسجما مع مطالب الدول الإسلامية في وحدة واستقلال ليبيا رغم تعاطفها مع عودة إيطاليا لليبيا، وقد هدد الفرنسيون أنهم على استعداد للتعاون مع الروس وتسهيل وصولهم إلى ليبيا نكاية في بريطانيا والولايات المتحدة⁽²⁾.

(1) صلاح العقاد، مرجع سابق، ص 65.

(2) مصطفى بن حليم، ليبيا انبعث أمة، ص 195.

الخاتمة:

من خلال هذا العرض، ولحاولة إسقاطه على الواقع الذي تعيشه بلادنا اليوم، تتضح لنا عدة

نقاط:

- إن الدول الكبرى جميعها لها مطاعم كبيرة في ليبيا لهذا عمدت إلى الوقوف ضد التطلعات الوطنية في الاستقلال والوحدة، ولولا تقاطع مصالحها ووقوع الخلاف بينها ما كانت دولة ليبيا المستقلة.
- كان الحس الوطني للنخب الوطنية في تلك الفترة العامل الحاسم في إفشال مخططات الدول الكبرى ومواجهة أطماعها، وذلك باستغلال تقاطع مصالحها.
- رغم الشروط التعجيرية التي احتوى عليها قرار الأمم المتحدة باستقلال ليبيا والثغرات الخبيثة التي احتوى عليها، فإن الليبيين قبلوا هذا التحدي وكانوا في مستوى المسؤولية رغم تفشي الأمية والفقر في ذلك الوقت، وفوتوا على الدول الكبرى فرصة إرجاع القضية للمحافل الدولية، وذلك بتجاهل المصالح الشخصية والجهوية وأوفوا بكل الشروط قبل المدة المحددة بأسبوع كامل.
- قدم الليبيون الكثير من التنازلات المؤلمة في سبيل اختيار أخف الأضرار والحصول أفضل ما يمكن الحصول عليه استجابة لحساسية الموقف وصعوبة الظروف المحيطة بليبيا.
- إن هناك تشابه وفروق بين المرحلة الانتقالية تلك وبين مرحلتنا التي نعيشها اليوم:
 - أ. أما التشابه فيتمثل في:
 - إشراف الأمم المتحدة (المشوّه) عليها.
 - الدمار الذي سبق المرحلة.
 - تنافس نفس الدول الكبرى على ليبيا وتدخلاتها السافرة.
 - ب. وأما الفروق فكثيرة، منها:
 - الأحوال الاجتماعية.
 - المستوى الثقافي.(الاتصال والمواصلات)
 - الأحوال الاجتماعية والفكرية.
 - الظروف الدولية والإقليمية.
 - ج. هناك استنساخ خاطئ لخطوات المرحلة الأولى وتطبيقها على المرحلة الحالية، مثل:
 - خارطة الطريق (الإعلان الدستوري).

- لجنة الستين.
- عمل الأحزاب وتأسيسها.
- د. تجاوز كبير في متطلبات المرحلة الانتقالية، ومن أهم تلك التجاوزات:
- سن القوانين وتعديلها لغير ضرورة.
- الإسراف في إقرار الميزانيات وصرفها.
- التدخلات الممنهجة في الوقت الحالي من قبل القوى الدولية والإقليمية، وتعتمد تأجيج الموقف وخلق المشاكل والعقبات.
- هـ. للأسف ضعف الحس الوطني والديني وانعدامه عند بعض الليبيين حاليا ساعد كثيرا في إنجاح التدخلات الأجنبية.
- ولنعلم جيدا أن الأجنبي لا يمكن أن ينال منا لم يكن بيننا خائن، حفظ الله ليبيا من كيد الكائدين ومكر الماكرين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العلمين.

المصادر والمراجع

- 1- راسم رشدي، طرابلس الغرب في الماضي والحاضر، ط2، دار آفاق المعرفة (مصراتة، 2013م).
- 2- صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، معهد البحوث والدراسات العربية (القاهرة، 1970م).
- 3- عبد الرحيم عبد الهادي، الجامعة العربية وقضية استقلال ليبيا، دار نهضة مصر (القاهرة، 1997م).
- 4- علي مُجَّد الصلاحي، تاريخ الحركة السنوسية في أفريقيا، ط5، دار المعرفة (بيروت، 2011م).
- 5- مُجَّد الهادي أبوعجيلة، كفاح الشعب الليبي من أجل الاستقلال والوحدة (1939-1963)، ط1، دار ومكتبة الشعب (مصراتة، 2012م).
- 6- مُجَّد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا (مذكرات)، أعدّها للنشر: طلحة جبريل، ط1، الجبهة الشعبية (الرباط، 1996م).
- 7- مُجَّد مُجَّد المفتي، السعداوي والمؤتمر، ط2، وزارة الثقافة والمجتمع المدني (طرابلس، 2012م).
- 8- مُجَّد مُجَّد المفتي، جمعية عمر المختار 1941-1951م، ط1، وزارة الثقافة والمجتمع المدني (طرابلس).
- 9- مصطفى أحمد بن حليم، ليبيا ليبيا انبعثت أمة وسقوط دولة، ط1، مؤسسة الجمل (كولونبا، 2003م).
- 10- هنري سيرانو فيلار، ليبيا المكحلة العربية الجديدة في شمال إفريقيا، ترجمة: عثمان الجبالي المثلوثي، ط1، دار المدى (طرابلس، 2013م).